مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية
ISSN :2600-6286 / E-ISSN :2661-7706
المجلد السابع / العدد الأول (جوان 2023)
ص ص.(32-49).

التمكين السياسي للمرأة في فلسطين: دراسة من منظور مؤشر المشاركة السياسية

The political empowerment of women in Palestine: A political engagement indication prospective study

أسماء ناجح حج محمد، مخبر الدراسات الاستراتيجية والبحوث السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان(الجزائر)
hajmohammed@univ-tlemcen.dz

تاريخ الاستلام: 2023/02/19 تاريخ القبول: 2023/03/15 تاريخ النشر: 2023/06/01

الملخص:

على الرغم من أن تمكين المرأة أخذ جانبا كبيرا من الاهتمام الوطني والدولي ضمن أجندات الدول، والمنظمات الدولية، وضمن الفلسفة العالمية لحقوق الإنسان، إلا أنه يبقى مفهوما معقدا ومستعصيا على التعريف الدقيق،ولعلّ مسألة تمكين المرأة من بين أهم القضايا المطروحة نظرا للدور الذي باتت تلعبه المرأة في جميع أوجه الحياة، كما أن تقارير التنمية الانسانية العربية، وتقارير التنمية البشرية، فضلا عن الاتفاقيات الدولية باتت تولي أهمية بالغة لدور المرأة المحوري في عملية التنمية المستدامة، نظرا لوجود روابط قوية بين تمكين المرأة، تعزيز المساواة بين الجنسين، وتحقيق التنمية، ويعتبر التمكين المدخل السياسي الأحدث لإدماج المرأة في العملية التنموية وصنع القرار، وهناك أشكال مختلفة لتمكين المرأة تشمل التمكين الاجتماعي، الاقتصادي، السياسي، القانوني والمؤسسي، غير أن التركيز الرئيسي في هذه الدراسة سيكون على تقييم تمكين المرأة الفلسطينية من منظور مؤشر المشاركة السياسية.

الكلمات المفتاحية: المشاركة السياسية؛ التمكين السياسي؛ النوع الاجتماعي؛ نظام الكوتا؛ تمكين المرأة في فلسطين.

Abstract:

The empowerment of women is getting a great deal of national and international attention at states level, international organisations and through the global philosophy of human rights. However, women empowerment is still a complex concept that is proved notoriously difficult to accurately defined.

The humanitarian and human development reports in the Arabic world, along with the international treaties, attached great importance to the women's pivotal role in the sustainable development. This is attributed to the presence of strong links between the women empowerment, gender equality and development.

The political empowerment of women is the most recent portal for the women integration in the development process and decision making. There are different aspects for the women empowerment such as social, economical, political, legal and institutional empowerment. However, this study's main focus will be to evaluate the Palestinian women empowerment from a political engagement indication prospective.

key words: Political engagement; political empowerment; gender; quota system; women empowerment in Palestine .

مقدمة:

احتلت قضية المرأة، والمشاركة السياسية لها بعدا على المستوى الدولي، وذلك من خلال عمل المنظمات والهيئات العالمية التي تقف ضد أشكال التمييز المختلفة، ودعمت تلك الهيئات الدولية المرأة وشجعتها في القضايا الجوهرية، وسعت على تحقيق أهداف المرأة وطموحها، وتفعيل أنشطة المرأة عالميا.

وكون المرأة جزء من عريضة المواطنين الذّين يمثلون طرفا أساسيا في المشاركة السياسية الرئيسية واتخاذ القرار من أجل التخطيط وأولوياته، وكونها جزء من شريحة المواطنين الذّين سيراعي التخطيط احتياجاتها وجب مشاركة المرأة في وضع ومناقشة خطط التنمية حيث تصبح المشاركة السياسية للمرأة ذات أهمية بالغة لمراكز القوّة والسلطة من تأثير على حياتها، ولكن عند الحديث عن مشاركة المرأة السياسية في بلدان العالم الثالث، نجد أنها أكثر أعضاء المجتمع تهميشا، وأن هناك ضرورة لتحقيق مكانتها، ولأن مشاركة المرأة الفلسطينية في الحياة السياسية جدل واسع في الميدان الفلسطيني، نشطت في فلسطين العديد من المراكز في مجال تقوية المرأة، وطرحت برامج مختلفة في هذا المجال، فيمكننا تعريف المشاركة السياسية للمرأة في فلسطين بالقدرات الواقعية والكامنة للمرأة الفلسطينية، والتي تجعلها مساهمة بالقدر المطلوب في صنع القرار السياسي.

مشكلة الدراسة:

وبناء عليه فإن التركيز الأساسي في هذه الدراسة سيكون على تقييم تمكين المرأة الفلسطينية من مؤشر المشاركة السياسية، وهذا التقييم يعتبر المؤشر الذي يدل على مدى التمكين الحقيقي للمرأة في المجتمع.

تتمحور هذه الدراسة حول إشكالية رئيسة:

ما هو واقع التمكين السياسي للمرأة في فلسطين على ضوء مؤشر المشاركة السياسية؟

وسنحاول الإجابة على هذه الإشكالية من خلال ضبط مفاهيم المشاركة السياسية والتمكين السياسي للمرأة، لنوضح الرابطة بين المشاركة السياسية والتمكين السياسي للمرأة في فلسطين، ومن ثم دراسة واقع التمكين السياسي للمرأة في فلسطين عبر ذكر مجموعة من العناصر ضمن مؤشر المشاركة السياسية، وصولاً إلى تقديم البدائل وآليات تفعيل المشاركة السياسية للمرأة في فلسطين لضمان التمكين.

منهج الدراسة:

بالنظر إلى طبيعة المشكلة البحثية وكيفية تناولها، يمكن وضع إطار منهجي محدد لدراسة هذه المشكلة من خلال اعتماد الباحث على مقاربة منهجية تكاملية قائمة على توظيف مجموعة من المناهج المتمثلة، باستخدام المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي، حيث تأثير المعطى التاريخي في التوجيه السياسي لمشاركة المرأة في فلسطين.

1.المنهج التاريخي:

وذلك من منطلق أن الظاهرة السياسية شأنها شأن الظواهر الاجتماعية الأخرى، هي تراكم لمجموعة من العوامل التي حدث بينها تفاعل مع مرور الزمن ومعالم السياسة هنا يستطيع أن يجعل التاريخ إطاراً لمعرفة الماضي والسياسة أكثر ارتباطا بالتاريخ من أي علم آخر، كما أن التاريخ يوصف بأنه علم السياسة الجارية، ولذلك ومن خلال استخدام هذا المنهج سوف نستطيع الحصول على كثير من الوثائق والمعلومات التي ستساعدنا في التوصل إلى حقيقة دور المرأة الفلسطينية في المشاركة السياسية.

2.المنهج الوصفي:

يعتبر المنهج الوصفي من المناهج البحثية الملائمة لدراسات القانون الدولي الإنساني، كما هي في الواقع، بهدف توضيح خصائصها بدقة، والتعبير عن الوصف يكون كيفياً أو كمياً، ويستدعي الوصف جمع أكبر قدر من المعلومات والبيانات الدقيقة حول الظاهرة المدروسة وهي مشاركة المرأة السياسية منذ تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1996 أول انتخابات تشريعية على ارض الواقع.

المحور الأول: ماهية المشاركة السياسية ومراحلها والتمكين السياسي للمرأة

قسمت الدراسة هذا المحور إلى فرعين، ستتناول هذه الدراسة في الفرع الأول مفهوم المشاركة السياسية، وفي الثاني تعريف التمكين السياسي للمرأة.

الفرع الأول: مفهوم المشاركة السياسية

المفهوم العام للمشاركة السياسية هو: " مشاركة أعداد كبيرة من الأفراد والجماعات في الحياة السياسية " (الشيخ، المشاركة السياسية للمرأة الريفية في فلسطين(1993-2003)، 2004، صفحة 5). وتعني المشاركة السياسية عند صومائيل هاتنجتون وجون نلسون "ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، سواء أكان هذا النشاط فردياً أم جماعياً، منظماً أم عفوياً، متواصلاً أو متقطعاً، سلمياً أم عنيفاً، شرعياً أم غير شرعي، فعالاً أم غير فعال" (بيبرس، 2006، صفحة 4).

فهي هنا تعتبر أرقى تعبير عن الديمقراطية، كما أنّها تحظى بأهمية بالغة في العلوم السياسية، وعلى الرغم من تعدد التعريفات الخاصّة بمفهوم " المشاركة السياسية" بالنظر لتنوّع أنماطها ومؤشراتها ومستوياتها، فإنّ هناك إجماعا على حتمية وجود قنوات معينة تمارس من خلالها عملية المشاركة السياسية، وكلما توفرت هذه القنوات وكانت لها فاعلية كبيرة، كلما كان للمشاركة السياسية دور هام في عملية صنع القرار على أكثر من صعيد

داخل النظام السياسي وقد تختلف مسميات المشاركة السياسية، فهناك من يطلق عليها اسم المشاركة الجماهيرية وهناك من يسميها المشاركة الشعبية وكذلك تسمى بالمشاركة العامّة (هاشم،، 2007، صفحة 11).

وعرفت المشاركة السياسية في علم السياسة بأنّها:" مرتبطة بإعطاء الحق الديمقراطي الدستوري لكافة أفراد المجتمع البالغين، العاقلين، في الاشتراك بصورة منظمة في صنع القرارات السياسية التي تتصل بحياتهم معا في مجتمع من المجتمعات، على ألاّ تكون المشاركة السياسية قاصرة على إعطاء هذا الحق ممارسة فعلية بعيدا، عن عوامل الضغط والإجبار والإلزام، إذ يجب أن تضل في إطار ديمقراطي يتسق معه إطار الشعور بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه الأهداف المجتمعية العامّة وفي إطار الشعور بحرية الفكر والعمل والتعبير" (بقدوري، 2007، صفحة 46)، أيضا يعرفه دائرة معارف العلوم الاجتماعية المشاركة السياسية بتلك الأنشطة الإدارية التي يشارك بمقتضاها أفراد مجتمع في اختيار حكامه وفي صياغة السياسة العامّة بشكل مباشر أو غير مباشر، أي أنّها تعني إشراك الفرد في مختلف مستويات العمل والنظام السياسي، يؤكّد هذا التعريف على أنّ هدف الأنشطة هو اختيار الحكام وصياغة السياسة العامّة (الوهاب، 2000، صفحة 108).

وهي كذلك المشاركة في صنع القرار السياسي والإداري والتحكم في الموارد كافة المستويات، فالمشاركة السياسية هي سلوك مباشر أو غير مباشر يلعب بمقتضاه الفرد دورا في الحياة السياسية لمجتمعه بهدف التأثير في عملية صنع القرار، وهي من آليات الديمقراطية في المجتمع التي تتيح إعادة تركيب بنية المجتمع ونظام السلطة فيه، لذلك هي أساس الديمقراطية وتعبير عن سيادة الشعب وترتبط المشاركة السياسية بالاهتمام بالشأن العام وبمشاركة المواطنين والمواطنات في إنجازه، وبالتالي فهي تعبير للمواطنة ويجب أن تقوم على

الحقوق المتساوية للجماعات وللنساء وللرجال على قدم المساواة وبإمكانية التمتع وممارسة هذه الحقوق (الوهاب، 2000، صفحة 102).

إنّ مشاركة النساء في الحياة السياسية من أهم عناصر العملية الديمقراطية في بلد ما وهي تعكس طبيعة النظام السياسي والاجتماعي في الدولة، وعليه فإنّ ضعف الآليات والقوى الديمقراطية في المجتمع يساهم في تهميش مشاركة المرأة السياسية، كما تقاس درجة نمّو المجتمعات بمقدار قدرتها على دمج النساء في القضايا المجتمع العامّة والخاصّة، وتعزيز قدراتهن للمساهمة في العملية التنموية فيه ، حيث تمرّ المشاركة السياسية بمراحل مختلفة منها (الشيخ، المشاركة السياسية للمرأة الريفية في فلسطين 1993-2003، 2004):

- تبدأ بالاهتمام بالشأن السياسي.
- تتطور إلى الانخراط السياسي.
- تتحول إلى القيام بنشاط سياسي.
- ثم تنتهي بالوعي بضرورة تحمّل المسؤوليات السياسية وتعاطي النشاطات السياسية وكل أشكال العمل السياسي.

وتنتهي هذه المراحل بقرار أن تشارك المرأة في الحياة السياسية، والذي يتم بأحد وجهين:

1. الترشيح في الانتخابات: حيث تقرر خوض معترك الحياة السياسية بنفسها.
2. الناخبة: حيث تقرر السيدة أن يكون لها صوت في تحديد من يمثلها، ويعبر عن مشكلاتها واهتمتاها.

كلّ هذه المراحل وكذلك المشاركة كناخبة أو مرشحة ما هي إلا تعبيرات مختلفة للمواطنة التي تتطلب أولاً وقبل كلّ شيء تدعيم الثقافة السياسية (بيبرس، 2006، صفحة 5) .

الفرع الثاني: تعريف التمكين السياسي للمرأة:

عملية مركبة تتطلب تبني سياسات وهياكل مؤسساتية قانونية، قصد التغلب على أشكال عدم المساواة وضمان الفرص المتكافئة للأفراد في استخدام موارد المجتمع، وفي المشاركة السياسية تحديدا، والقصد من التمكين العمل على تغيير النظم القائمة واستبدالها بنظم إنسانية تسمح بمشاركة الغالبية في الشأن العام وإدارة البلاد في كل مؤسسات صنع القرار ضد هيمنة الأقليّة (إسماعيل ف.، 2005، صفحة 24) .

يقاس التمكين السياسي بحسب رأي الدّاعين إليه بمشاركة النساء في منظمات المجتمع المدني كالأحزاب والنقابات والمنظمات الأهلية وغيرها، إضافة لعدد المقاعد البرلمانية المتاحة للرجال مقارنة بالنساء، فالتمكين السياسي للمرأة يقوم على تعزيز دور المرأة في الحياة بمختلف جوانبها لا سيما منها السياسية.

كما أن عملية تمكين المرأة تتخذ بعدين:

البعد الأوّل: العمل على إزالة المعوقات التي تعرقل مشاركة النّساء (إدارية، اجتماعية، اقتصادية،... الخ)

البعد الثاني: يتمثل في تقديم التسهيلات واتخاذ البرامج والإجراءات السياسية التي تدعم مشاركة المرأة وزيادة فرصها (صالح، 2000، صفحة 232) .

وبناء عليه فإن التعريف الإجرائي للتمكين السياسي للمرأة وهو: "العمل على توفير الوسائل الثقافية والتعليمية والمادية حتى يتمكن الأفراد عموما والنساء خاصة من المشاركة في اتخاذ القرارات والتحكم في الموارد، بغية القضاء على كل أنواع تبعية المرأة، وهذا لا يمكن تحقيقه إلاّ بتوفير مؤشرات معينة يمكن قياسها " وهي (صالح، 2000، صفحة 240):

- المشاركة في المواقع القيادية والعامّة واللجان.
- إتاحة فرص التعليم والتدريب غير التقليدية أمام النّساء.
- اكتساب مهارات ومقدرات تنظيمية لإنشاء مجموعات للمطالبة بحقوقهن.

المحور الثاني: فحص و اقع التمكين السياسي للمرأة في فلسطين عبر نهج مجموعة من العناصر ضمن مؤشر المشاركة السياسية

تكمن أهميّة المشاركة السياسية للمرأة في مختلف المستويات لمراكز القوّة هذه والسلطة من تأثير على حياة المرأة، فهي إن وجدت بشكل فعال في هذه المواقع فسوف تستطيع أن تحقق المصالح المرتبطة بها، وإبراز قضاياها، والدفاع عن حقوقها، والتسريع في إعطائها دور حقيقي في عملية التنمية في المجتمع، ويجب ألا يُفهم وجود المرأة في هذه المواقع أنّه يخدم المرأة فقط، ولكنّه سوف يكون له تأثيرا أكبر على جوانب المجتمع كافة.

وستعرض الدراسة واقع التمكين السياسي للمرأة في فلسطين عبر مؤشر المشاركة السياسية في مختلف دوائر السلطة كما أنّ موقع المرأة ومشاركتها في الحياة السياسية من أهم المؤشرات لمكانتها في المجتمع، وفيما يلي أهم المؤشرات بالأرقام للمشاركة السياسية للمرأة في فلسطين.

الفرع الأول: مشاركة المرأة الفلسطينية في السلطة التشريعية

شاركت المرأة الفلسطينية في العملية الديمقراطية خاصة بعد قيام السلطة الفلسطينية في العام 1994 وحظيت المرأة بحق الانتخاب وحق الترشح حسب قانون الانتخابات التشريعية للعام 1996م، كذلك شاركت المرأة الفلسطينية في الهيئات الحزبية على اختلافها ومارست ادوار حزبية مختلفة حسب برامج الأحزاب الفلسطينية، والأطر النسوية للأحزاب، وشاركت أيضا في السلطة التشريعية من خلال مؤسسات السلطة الفلسطينية (الحافي، 2009، صفحة 90).

حيث تعتبر مشاركة المرأة الفلسطينية في الانتخابات التشريعية التي جرت في فلسطين عام 1996 شكل من أشكال المشاركة السياسية، حيث بلغ عدد النساء المسجلين في الانتخابات 495،839 أي 49٪ من النساء، مقابل 517،396 ناخباً أي 51٪ من الرجال، حيث

كان العدد الاجمالي للناخبين والناخبات 1013،235، أما بالنسبة للمرشحات لعضوية المجلس التشريعي كان عددهم 25 امرأة من أصل 672 مرشحًا وذلك بنسبة 3.7٪، ما بين مستقلين ومنتمين لمنظمات فلسطينية، فازت 5 نساء فقط (عزت، 1999، صفحة 14).

أما في الانتخابات الفلسطينية التي أجريت في العام 2006، فازت 17 امرأة في المجلس التشريعي من بين 132 عضوا، حيث أن القانون المعدل زاد من عدد أعضاء المجلس التشريعي (ملحق صوت النساء، 2006).

الفرع الثاني: مشاركة المرأة الفلسطينية في الهيئات القيادية والسلطة التنفيذية

شاركت المرأة الفلسطينية في الهيئات القيادية حيث شاركن بنسبة 5,7 % في أعلى هيئة من هيئات منظمة التحرير الفلسطينية وهي مؤسسة المجلس الوطني الفلسطيني، حيث انه هناك 56عضو من النساء من بين عدد أعضاءه البالغين 744، كذلك الأمر في المجلس المركزي عدد النساء 5 من أصل 124 عضواً، وهو الهيئة الوسطى بين المجلس الوطني واللجنة التنفيذية، أما في اللجنة التنفيذية للمنظمة فلا وجود للنساء بها (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني ، 2022، صفحة 10).

كما شاركت المرأة الفلسطينية في الحقيبة الوزارية بمنصب وزيرة للشؤون الاجتماعية الفلسطينية "انتصار الوزير"، كما شاركت أيضا في منصب وزيرة شؤون المرأة "زهيرة كمال" (بيبرس، 2006).

أما بالنسبة لتعين النساء في المجالس البلدية والقروية ولجان المشاريع فقد بلغت 15 امرأة من أصل 3055 بنسبة 0.5% عام 1997، وارتفع العدد في العام 1999 ليصل إلى 40 امرأة من أصل 3680 أي حوالي 1%، وارتفع العدد مجددا في العام 2000 ليصل إلى 63 امرأة مقابل 3597 رجلاً، في محافظات الضفة الغربية عدا أريحا، ولا يوجد أي عضوة في غزة (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني ، 2022) .

الفرع الثالث: مشاركة المرأة الفلسطينية في السلطة القضائية

بالنسبة للقضاء العسكري الفلسطيني، بلغ مجموع عدد القضاة في القضاء العسكري الفلسطيني 103 موزعين بين نيابة عامة وقضاة حكم، 82 منهم رجال أي بنسبة 79,6%موزعين بين قضاة وأعضاء نيابة عامة، أما عدد قاضيات الحكم فهو قاضية واحدة عضواء في المحكمة العسكرية الدائمة، بينما بلغ عدد الأعضاء النساء في النيابة العامة العسكرية 20 أي بنسبة 20,4%.

أما بالنسبة لأعداد القضاة من الرجال ومن النساء في جميع الجهات القضائية في فلسطين فقد بلغ عدد 560 قاضيا وقاضية، 101 قاضية وعضوا في النيابة العامة أي نسبة 18% للنساء، مقابل 459 قاضي وعضو في النيابة العامة من الرجال بنسبة 82%، أما واقع مشاركة المرأة في القضاء الدستوري فهو 0%، ونسبة 100% خالصة للذكور (اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي أسيا"الأسكوا"، 2018، الصفحات 16-17).

أما بالنسبة لمشاركة المرأة في القضاء النظامي الفلسطيني والنيابة العامة لغاية العام 2018 بلغ إجمالي عدد القضاة 247 قاضي وقاضية، عدد الرجال منهم هو 203 قاضي وذلك بنسبة 82,2% للرجال، وعدد النساء هو 44 قاضية بنسبة 17,8% (فلسطين، 2018) .

جدول توضيحي لنسبة مشاركة المرأة الفلسطينية في الحياة العامة وموا قع صنع القرار منذ عام 1996 لغاية العام 2022. (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني ، 2022)

الموقع أو الوظيفة	نسبة المشاركة النسوية
اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية	%6,7
أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني	%10,6

أعضاء المجلس المركزي الفلسطيني	%5,4
السفيرات الفلسطينيات في الخارج	%11,2
مدير عام فأعلى في المؤسسات العامة	%13,5
النيابة الفلسطينية	%20,5
رؤساء المؤسسات الأمنية الفلسطينية	%15,9
القيادة العامة للشرطة الفلسطينية	%3,4
الهيئات المحلية الفلسطينية	%21
مجالس أمناء الجامعات الفلسطينية	%10,7
رؤساء كليات المجتمع المتوسطة الفلسطينية	%17,6
مهندسات	%25,4
محاميات	%25,6
مجالس الطلبة في المؤسسات التعليمية الفلسطينية	%32,4
مدير c فأعلى في المؤسسات العامة الفلسطينية	%22
الغرف التجارة الفلسطينية	%3,9
أعضاء المنظمات النقابية الفلسطينية	%24,5
رؤساء المنظمات النقابية الفلسطينية	%15,9
القطاع الحكومي المدني في فلسطين	%42

القضاء الشرعي الفلسطيني	%8,3
السلطة القضائية الفلسطينية	%18
نسبة النساء في المناصب الإدارية أو المناصب العليا (مدير عام) فئة A4 وما فوق	%13.7

المحور الثالث: المرأة الفلسطينية بين المشاركة السياسية والمعوقات

اشارت دراسة اجراها المركز الوطني للإحصاء الفلسطيني عام 1998 حول واقع الانتخابات في فلسطين، لوجود تدني كبير في تصدر المرأة لمواقع القرار، فيما ارتفعت مشاركتها في المراكز الأقل اهمية، فكانت نسبة النساء في المجلس الوطني الفلسطيني 8% من أصل 774 عضو، وأنه من بين 25 وزير كان هناك وزيرتان فقط، وكذلك سفيرة واحدة (الشيخ، المشاركة السياسية للمرأة الريفية في فلسطين 1993-2003، 2004، الصفحات 38-39) .

وفي دراسة أخرى، أنه من بين 3035 عضو في مجالس الحكم المحلي، يوجد 0,5% نساء، وامرأة واحدة لمنصب رئيس مجلس قروي، فبلغ عدد الموظفين في المجالس المحلية باستثناء قطاع غزة 4048، منهم 159 امرأة أي نسبة أقل من 4% من المجموع (اللجنة المركزية للإنتخابات الديمقراطية في فلسطين، 1996، الصفحات 26-27).

وعليه يمكن تصنيف المعوقات كالتالي:

أولا: معوّقات سياسية قانونية وتتلخص في:

1- الافتقاد لرؤية استراتيجية لتنمية المرأة سياسياً، كذلك نقص الأنشطة التي تؤكد على ذلك.

2- ضعف الإرادة السياسية في وضع قوانين تقوم على المساواة في الحقوق.

3- غياب الديمقراطية وحرية العمل السياسي كذلك التقييد والمنع وغلبة النظام العشائري.

4- وجود نصوص تمييزية (قانون الانتخاب/ الجنسية /التقاعد والضمان الاجتماعي/ العقوبات/الأحوال الشخصية وغيرها) (إسماعيل د.، 2019).

ثانيا: المعوقات الاجتماعية

تتعدد العوامل الاجتماعية التي تعوق مشاركة المرأة فلسطين، وربما يكون أهمها:

1- الثقافة الشعبية: تعمل الثقافة الشعبية السائدة في المجتمع على التفرقة بين الشأن العام الخاص، فدور المرأة يقتصر على العمل المتعلق بأمور الأولاد والمنزل أي الشأن الخاص، بينما إدارة الدولة تكون من اختصاص الرجل، كذلك يتم استغلال الأصوات النسائية، في تدعيم أي مرشح يتم اختياره من قبل العائلة.

2- ارتفاع نسبة الامية: وتعد الأمية أكبر المشكلات التي تواجه تفعيل المشاركة السياسية في فلسطين، خاصة مع ارتفاع نسبة الأمية بين النساء (بيبرس، 2006).

ثالثا: معوقات اقتصادية وتتلخص في (إسماعيل د.، 2019) :

1- انتشار الفقر وانعكاسه على المرأة.

2- عدم قدرة المرأة توفير المال الكافي لحملتها الانتخابية، حيث تفقد فرصة النجاح.

3- التفرقة في الحقوق المالية المتعلقة بالعمل، يجعل وضع المرأة الاقتصادي أقل من الرجل.

رابعا: معوقات دينية

حيث أن معارضين التمكين السياسي يلجؤون للاعتماد على تفاسير الدين لتكريس التمييز بين الرجل والمرأة في كافة الحقوق، ويجدون في تعدد المدارس الفقهية واختلاف تفسيراتها ما يساعدهم في ذلك (زايدة، 2020، صفحة 38) .

الخاتمة:

إن المشاركة السياسية للمرأة في عمليات صنع القرار، تمكنها بأن تشارك بشكل فعال في وضع البرامج والسياسات والإشراف على تنفيذها وتقيمها ، مما يعود بالفائدة على المجتمع ككل، كما أن شكل المشاركة وقيمتها ترتبط بشكل الآليات الديمقراطية السائدة في المجتمع ، مما يؤدي إلى توزيع مصادر القوة داخل المجتمع ، فالمشاركة السياسية في ظل الثقافة السائدة التي قسمت العمل على أساس الجنس، تبدو صعبة، على الرغم من حجم التضحيات التي قدمتها المرأة الفلسطينية على مدار التاريخ الفلسطيني، فمشاركة المرأة في الحياة السياسية في فلسطين، لا يزال في بداياته.

وبناء على ذلك توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج والتوصيات:

أولا: النتائج

1- للاحتلال الإسرائيلي دور أساسي في الحد من المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، حيث أن صعوبة السفر والتنقل حدت من مشاركتها سياسيا، والذي أثر سلبا على التنقل و تمكين المرأة الفلسطينية من المشاركة في كثير من المحافل الدولية، فيعتبر الاحتلال المعيق الأساسي للمشاركة السياسية للنساء، فشراسة الحصار والاحتلال، جعلت الكثيرين من المواطنين يخشون على المرأة من التعرض للإهانة والذل والاعتقال، كما أن الحصار الاقتصادي الإسرائيلي، أدى لزيادة الفقر والحرمان في المجتمع الفلسطيني، الذي انعكس على المرأة، وأدى لزيادة معدل الفئات المهمشة والفقيرة

2- وجود نية للتغيير في اتجاهات المجتمع الفلسطيني نحو تعزيز مشاركة المرأة السياسية، وأن وجود المرأة في الكثير من مراكز صناعة القرار والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

3- إن العادات والتقاليد تحط من قدر المرأة مقارنة بالرجل، فهي أهم المعيقات التي تواجه المرأة، بالإضافة للثقافة الذكورية للمجتمع الفلسطيني.

4- إن تقصير المرأة والمؤسسات النسوية والاتحادات في الترويج للنماذج النسوية الناجحة، وهي كثيرة، ساهم في تدني مستوى الوعي المجتمعي بأهمية مشاركة المرأة السياسية غياب حملات المناصرة للمرأة الفلسطينية، اضافة لقلة الوعي النسوي بأهمية تعزيز المشاركة النسوية في مراكز صنع القرار، هي سبب غياب القيادات النسوية الفاعلة، ولمؤسسات المجتمع المدني الدور الأهم في تعزيز حقوق المرأة بالمشاركة السياسة وقرار الكوتا النسوية من أجل توعية النساء وبناء قدارتهن، فالمجتمع المدني فيه قيادات نسوية قادرة على تحقيق التغيير المنشود، وعلى مؤسسات المجتمع المدني أن تطور من أدائها لمراقبة ومتابعة عمل المؤسسات الحكومية والوزارات، لضمان تحقيق المساواة بين الجنسين.

5- غياب البصمة الواضحة للنساء البرلمانيات في إقرار سياسات وقوانين تدعم حقوق المرأة بالمساواة، كما النساء القياديات أو المنتخبات، لم يعملن بشكل جدي على حل المشاكل التي تواجه النساء، فكان من الأجدر أن يدافعن عن حقوق المرأة

6- أن الانقسام السياسي الفلسطيني لم يعط المرأة الفرصة لإثبات جدارتها، وصعوبات الوضع الاقتصادي والصعوبات الناجمة عن الانقسام الفلسطيني وغياب الحياة الديمقراطية عن المجتمع كذلك سوء الأوضاع الاقتصادية، عامل مهم في ضعف مشاركة المرأة السياسية ولعبها دور فعال.

7- ضعف التمثيل النسوي في الأحزاب السياسية، وهو انعكاس للكوتا التي تم فرضها بالقانون في البرلمان والبلديات، ويرجع ذلك إلى أن الاتجاهات الذكورية في الأحزاب الفلسطينية، التي ترفض تمثيل المرأة بشكل حقيقي في الأحزاب السياسية.

ثانيا: التوصيات

1- تهيئة المناخ الانتخابي وتمكين وضع المرأة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً عن طريق مشاركتها في المجتمع اتخاذ القرار، وتأمين الحقوق الآليات والعمل على تغيير الصورة النمطية للمرأة في الإعلام.

2- وضع إطار تشريعي للتمييز الإيجابي لصالح المرأة وتطوير دور القضاء المختص بشؤون الأسرة، لضمان حقوق المرأة والأسرة، وتفعيل اتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة، والاتفاقات الدولية التي صادقت عليها فلسطين، كذلك تعديل قانون الانتخاب والتوزيع العادل للدوائر الانتخابية، وتخصيص كوتا من مناصب الحكومة العليا للنساء.

3- تغيير الثقافة السائدة وإنصاف المرأة الفلسطينية بفرض تكافؤ الفرص في العمل والتعليم مساعدتهن على تفحص قدراتهن، ووضع سياسة لتدريب وتثقيف المرأة ودعمها في العملية الانتخابية ووضعها على القائمة الانتخابية.

4- بناء مهارات المرأة عدم التمييز القانوني والاجتماعي والحد من تأثير التقاليد النافية للحقوق ومبادئ القانون، وضع برامج عمل بين الحكومة والمجتمع المدني لتفعيل المشاركة السياسية للنساء الفلسطينيات.

5- –تعزيز مفهوم المواطنة الذي له صلة قانونية مباشرة بين الفرد والدولة ويتساوى فيه الرجل والمرأة.

- قائمة المراجع

1. الامانة العامة مجلس قضاة فلسطين. (2018). قاعدة بيانات الأمانة العامة لمجلس القضاء الأعلى. رام الله : القضاء الاعلى الفلسطيني .

2.اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي أسيا"الأسكوا". (2018). " المرأة في السلطة القضائية: إزالة الحواجز وزيادة الأعداد"دراسة الحالة الفلسطينية"، ا، رقم الوثيقة: E/ESCWA/ECW/2018/TP.1، 10\09\2018،. بيروت: الامم المتحدة .

3.اللجنة المركزية للإنتخابات الديمقراطية في فلسطين. (1996). المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية . رام الله: اللجنة المركزية للانتخابات.

4.أماني صالح. (2000). "حالة المرأة في العالم الإسلامي"، حوليه قضايا العالم الإسلامي. القاهرة: مركز الحضارة للدراسات النسائية.

5.ايمان بيبرس. (2006). المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي. مصر: جمعية نهوض وتنمية المرأة في الوطن العربي.

6.حورية بقدوري. (2007). المشاركة السياسية للطالبات في الجزائر- دراسة ميدانية حول المشاركة السياسية لطالبات كلية العلوم الانسانية والاجتماعية بالجزائر"(، 2007/2006). مذكرة لنيل الماجستير في علم الإجتماع السياسي، قسم علم الاجتماع ، جامعة الجزائر.

7.دنيا الأمل إسماعيل. (25 8, 2019). معوقات المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية. تم الاسترداد من https://upwc.ps/?p=1738، إتحاد لجان المرأة الفلسطينية.

8.سعيد نادر عزت. (1999). "النساء الفلسطينيات والانتخابات". رام الله: مؤسسة مواطن لدراسة الديمقراطية.

9.طارق محمد عبد الوهاب. (2000). سيكولوجية المشاركة السياسية. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

10.عبد السميع الشيخ. (2004). المشاركة السياسية للمرأة الريفية في فلسطين 1993-2003. مذكرة ماجستير"غير منشورة". فلسطين: جامعة بيرزيت.

11.عبد السميع الشيخ. (2004). المشاركة السياسية للمرأة الريفية في فلسطين(1993-2003). مذكرة ماجستير"غير منشورة". رام الله فلسطين : كلية الدراسات العليا جامعة بير زيت .

12.عزة جلال هاشم،. (2007). المشاركة السياسية للمرأة الإيرانية. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

13.علاء أبو زايدة. (2020). معوقاقت وتحديات تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية (دراسة ميدانية قطاع غزة 2007-2015). مذكرة ماجستير"غير منشورة". السودان: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

14.فريدة غلام إسماعيل. (14 9, 2005). " التمكين السياسي للمرأة- حقوق المرأة ومساواتها الكاملة في كافة المجالات" العدد11. الحوار المتمدن.

15.محمد الحافي. (2009). المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة"1994-2005". مذكرة ماجستير"غير منشورة". جامعة الأزهر-غزة.

16.ملحق صوت النساء. (2006). عدد 238. رام الله: مطابع الأيام.

17.وزارة شؤون المرأة. (2021). الثامن من آذار، ملحق تصدره ، 2021/03/8. رام الله: وزارة شؤون المرأة.